OEB Univ. Publish. Co.

استشراف لنموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب رائدة

Envisioning a model for diversifying the Algerian Economy in Light of Leading Experiences

ط.د زينب طواف[1]، د.وفاء تنقوت[2]

[1] جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، zinebtouaf05@gmail.com

[2] جامعة العربي بن مهيدي (الجزائر)، wafamaj@hotmail.com

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية تقييم درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، بهدف تحليل الوضعية الاقتصادية خلال الفترة 2000- 2021 وكذلك استكشاف المشاكل والعوامل المحددة لتنويع الاقتصاد الجزائري مع وضع استراتيجية لتعزيز تنويع موارد وإيرادات الاقتصاد الوطني .

بناء على نتائج الدراسة، تم الوصول إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تظل محتاجة إلى تدابير إضافية للتغلب على العقبات والتحديات التي تعيقها. ومن ثم، ينبغي تبني التنويع الاقتصادي كاستراتيجية قائمة، واعتباره خيارا للتنمية المستدامة، مما يعمل على خلق مصادر دخل جديدة تختلف عن تلك المرتبطة بصناعة النفط .

الكلمات مفتاحية: اقتصاد الريعي ، مؤشرات التنويع الاقتصادي، مؤشر هرندفل هيرشمان.

تصنيف **JEL :** Q32 ، C02 ، P28

Abstract:

Through this research paper, we aim to assess the degree of economic diversification in Algeria, by focusing on a set of indicators used in this field, with the aim of analyzing the economic situation during the period 2000-2021, as well as exploring the problems and factors determining the diversification of the Algerian economy while developing a strategy to enhance the diversification of the resources and revenues of the national economy. Based on the results of the study, it was concluded that the issue of economic diversification in Algeria still needs additional measures to overcome the obstacles and challenges that hinder it Hence economic diversification should be adopted as an existing strategy, and considered it as an option for sustainable development, which works to create new sources of income that differ from those associated with the petroleum industry

***Keywords**: reinter economy; Indicators of economic diversification; Herndvel Hershman Index.*

***Jel Classification Codes**, Q32,C02,P28.*

***المؤلف المرسل:** زينب طواف

1.مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي موضوعا مهما للاقتصاديات الريعية، حيث يتم الاعتماد فيه على منتج واحد في عملية التصدير وكمورد أساسي للإيرادات. فهذا المنتج يمكن أن يكون محركا للنمو الاقتصادي، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يشكل تهديدا لاستدامة التنمية الاقتصادية في حالة الاعتماد عليه دون العمل على توظيفه بما يسهم في تنويع وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى .

تحقيق التنوع الاقتصادي يعتبر حلاللتحديات التي تواجه الاقتصاديات الريعية، حيث يهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة. يتطلب ذلك التحول من الاعتماد على المورد الواحد إلى تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لذا، فإن تعزيز التنوع الاقتصادي يعد تحديا وفرصة للاقتصاديات الريعية، حيث يتطلب تحقيقه التنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الدعم والتشجيع للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التعليم والبحث العلمي، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتطبيق السياسات الاقتصادية الرشيدة

فمسألة التنويع الاقتصادي أصبحت مسألة جدملحة خاصة بعد التباطؤ في الاقتصاد العالمي الذي سببته جائحة كورونا والذي أدى الى انخفاض أسعار البترول،

والجزائر من بين الدول المعتمدة على النفط في إقتصادها ولطالما بحثت عن بديل للاقتصاد الريعي، ولازالت لحد الآن تبحث عن نموذج اقتصادي لتطوير اقتصادها، حيث أصبح تنويع القاعدة الانتاجية يعد هدفا استراتيجيا هاما للجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام،فعلى الرغم من أن النفط لايزال يمثل العمود الفقري والمصدر الرئيسي للايرادات الحكومية في اقتصاديات الدول المنتجة الا أنه لم يعد السلعة الوحيدة الم ،عتمد عليها،ذلك أن هذه الدول باتت توجه اهتماماتها الى قطاعات أخرى بديلة للنفط وتنتهج سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا وتنوعا ، ومن هنا نطرح الاشكالية التالية :

كيف يمكن الارتقاء بالقطاعات الاقتصادية ورفع معدلات الانتاج خارج قطاع البترول في الجزائر؟ وماهي الأسس والنموذج الاقتصادي الأكثر ملاءمة في الجزائر؟

1.1 أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى فهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل التحديات والفرص المرتبطة بها، وتقديم توصيات لتعزيز جهود التنويع وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد و ذلك عن طريق خلق مصادر أخرى للتمويل خارج قطاع المحروقات؛ مع ابراز مختلف العراقيل التي تواجهه خاصة تلك المتعلقة بالدولة.

1.2 فرضيات الدراسة :

وفقا للاشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- التنويع الاقتصادي يعد خيارا استراتيجيا أساسيا للدول الاعتمادية على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.
- صعوبة تحقيق معدلات مرتفعة في القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات.
- يتحقق التنويع الاقتصادي إذا نجحت في استثمار المقومات التي تمتلكها من خلال تبني استراتيجيات محكمة، و جعل تنويع الصادرات وزيادتها أحد أولوياتها .

1.3 المنهج المستخدم:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع ،كما استعنا بمجموعة من المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع ، مثل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والمديرية العامة للتقدير والسياسات".(DGPP) ، وزارة المالية لتحليل النتائج

ولمعالجة هذه الاشكالية تم تقسيم ورقتنا البحثية الى أربع محاور رئيسية :

1. ماهية التنويع الاقتصادي ؛
2. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ؛
3. تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي واستشراف النموذج الجزائري

2.ماهية التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى الحد من المخاطر الاقتصادية، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين مستويات الدخل، وتوسيع فرص الاستثمار، وتعزيز مختلف جوانب الاقتصاد. عادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف مترابطة: الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإيرادات، وتعزيز القيمة .

1.2مفهوم التنويع الاقتصادي :

لتحقيق التنويع الاقتصادي ، هناك العديد من المفاهيم التي تختلف اعتمادا على المنظور الذي ينظر إليها من خلاله، فمن المنظور الاقتصادي والسياسي يشير التنويع عادة إلى الصادرات وتحديدا إلى سياسات تقليل الاعتماد على منتجات التصدير الأساسية التي قد تخضع لتقلبات الأسعار أو الحجم أو انخفاض في الطلب (Hevidt, 2013, p. 04)

ويربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، بينما يربطه آخرون بهيكل تجارة السلع الأساسية حيث يعتقد الكثيرون أن التنويع الاقتصادي هو ببساطة تنويع قطاع السلع من خلال تنويع السلع القابلة للتصدير . لذلك، لا يعني التنويع الاقتصادي بالضرورة زيادة الإيرادات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يشمل أيضا الواردات . بشكل عام، يتعلق التنويع بتقليل الاعتماد على مورد واحد ، وتعزيز القاعدة الاقتصادية والصناعية والزراعية ، والانتقال إلى مرحلة إنشاء قاعدة إنتاجية ، مما يعني بناء اقتصاد إقليمي سليم نحو الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة . (Zhang, 2003, p. 7)

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعا في الإنتاج، بهدف زيادة الإنتاجية ، وخلق فرص العمل ، وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر. كما يعرف أيضا على أنه عملية تحويل الاقتصاد من مصدر واحد إلى مصادر متعددة .

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

المصدر: أ.بللعما أسماء ، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان ، (2018) ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد: 7العدد: 1 ، ص 345.

2.2 أهمية التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من الفوائد المترتبة عن اقتصاد أكثر تنوعا، من أهم هذه الفوائد؛

- أن يقلل الاقتصاد من عرضه للصدمات الخارجية ويزيد من تحقيق المكاسب التجارية، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج الرأسمالي ويسهم بشكل أكبر في التكامل الإقليمي بالإضافة إلى ذلك، يفتح المجال لخلق فرص عمل متنوعة .

بناء على ذلك تكمن أهمية التنويع للدول النفطية في :

- بناء اقتصاد مستدام تستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية ، هذا يأتي بالتزامن مع تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لتحقيق استدامة أفضل للاقتصاد بعيدا عن الاعتماد الكبير على النفط ؛
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي يعني تحقيق نمو اقتصادي يكون متوزعا بالتساوي عبر مناطق مختلفة ويستفيد منه كل المجتمع ؛
- تحقيق الاستقرار في الميزانية العامة ، و ذلك من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي بتفعيل القطاعات الإنتاجية المتنوعة بجانب القطاعات الرئيسية .

- 2.3 محددات التنويع الاقتصادي :

يرتبط التنوع في الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمجموعة من السياسات الاقتصادية ، على المستويين الحكومي والقطاعي ، فضلا عن العوامل الاقتصادية المختلفة. وتلعب هذه السياسات والعوامل دورا أساسيا في تحقيق التنوع الاقتصادي واستدامته و المساهمة أيضا في مرونته والتي من بينها:

- السياسات الاقتصادية: تشمل السياسات الاقتصادية المحددة من قبل الحكومة، مثل تشجيع الاستثمار، تطوير القطاعات الصناعية والزراعية، تحسين بيئة الأعمال، وتوجيه الدعم والحوافز نحو القطاعات الواعدة.
- القطاعات الاقتصادية: تعتبر تطوير وتحفيز القطاعات المختلفة مثل الصناعة والزراعة والخدمات جزءا أساسيا من تحقيق التنوع الاقتصادي. تشجيع الابتكار وتنويع منتجات القطاعات يسهم في تعزيز الاستدامة.
- المتغيرات الاقتصادية العامة: تتضمن عوامل مثل التغيرات في أسعار السلع العالمية، والتقلبات في أسعار الصرف، والتطورات الاقتصادية العالمية. هذه المتغيرات تؤثر على إمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي وديمومته.

السياسات والمتغيرات المذكورة تعتبر محددات رئيسية للتنوع الاقتصادي، وتلعب دورا حاسما في تأثيره واستدامته. تحقيق التنوع الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد ويقلل

من التعرض للمخاطر، ويخلق فرصا أوسع للنمو والتطور في مجموعة متنوعة من القطاعات

3. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سنتناول في هذا النص دراسة تحليلية لمسألة تنويع القطاعات الإنتاجية في اقتصاد الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2021، باستخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman كوسيلة لقياس درجة التنويع الاقتصادي واستخدام الدلائل التي يقدمها هذا المؤشر لتحديد مدى وجود تنويع اقتصادي من عدمه.

1.3 مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: (2000-2021):

السنوات	مح	فلاحة	صناعة	ب،أ،ع	خدمات	ح ور	السنوات	مح	فلاحة	صناعة	ب،أ،ع	خدمات	ح ور
2000	39,2	8,4	7,1	8,1	30,7	6,5	2011	35,9	8,1	4,6	9,2	36,4	5,8
2001	34,2	9,75	7,5	8,5	32,9	7,2	2012	34,2	8,8	4,5	9,2	36,7	6,6
2002	32,3	9,22	7,5	9,1	33,2	8,4	2013	29,8	9,9	4,6	9,8	38,4	7,5
2003	35,6	9,81	6,8	8,48	31,7	7,7	2014	27,1	10,2	4,8	10,4	40,3	7,2
2004	37,7	9,41	6,3	8,28	31	7,3	2015	18,9	11,7	5,41	11,5	44,6	7,9
2005	44,3	7,7	5,6	7,5	28,4	6,5	2016	17,4	12,3	5,6	11,9	45,1	7,7
2006	45,6	7,6	5,3	7,9	27,8	5,8	2017	19,6	11,8	5,5	11,7	43,6	7,8
2007	43,5	7,5	5,1	8,8	29,6	5,5	2018	22,2	11,8	5,4	11,5	41,5	7,6
2008	45,3	6,4	4,7	8,7	29,5	5,4	2019	19,5	12.4	5,7	12,2	42,3	7,9
2009	31	9,3	5,7	10,9	36	7,1	2020	12,7	14,1	6,3	13,1	45,6	8,3
2010	34,7	8,4	5	10,4	35,4	6,1	2021	20	12	5,6	12,3	43,1	7
المتوسط	30,9	9,8	5,7	9,9	36,6	7,0							

المصدر: تم إعداده بناءا على :النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات،

حيث :

مح : المحروقات ؛ ب.أ.ع : البناء و الاشغال العمومية ؛ ح و ر : حقوق ورسوم على الواردات

يتضح لنا من خلال الجدول أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2021) على النحو التالي :

المحروقات: هذا القطاع ساهم بنسبة 30,95% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة، تراوحت هذه المساهمة بين السنوات، حيث لاحظنا ارتفاعا في مساهمته الى غاية 2008وذلك راجع للظروف التي ميزت تلك الفترة وهو وصول سعر البرميل سنة 2008 الى 99,9 **دولار.**

ثم عرف انخفاضا سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية ،
في عام 2011 بالرغم من ارتفاع سعر البترول إلى أعلى مستوى له ، إلا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ظلت ثابتة نسبيا. وهذا يعود الى التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني بشكل أساسي. فقد ساهمت التطورات الاقتصادية المحلية التي نشأت نتيجة سياسات تنويع مصادر الدخل، في تمكين القطاعات الاقتصادية غير النفطية من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفلاحة : لم تتخط مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي متوسط نسبة 9.8% خلال الفترة من 2000 إلى 2021. وتعد هذه النسبة متدنية بالنسبة لدولة تتمتع بمؤهلات طبيعية ضخمة.

الصناعة: تشير البيانات إلى أن الصناعة قد سجلت أدنى مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبي يبلغ حوالي 5.7%. يعود هذا التراجع إلى عدة عوامل، بما في ذلك ضعف القطاع الوطني الخاص وانخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع.

تضاف إلى هذه العوامل الأسباب الأخرى التي تمثل تحديات تنظيمية وإدارية، مما يعمل على تقليل النمو والمساهمة المتوقعة من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

الأشغال العمومية: شهد القطاع الصناعي نموا قياسيا سنة 2020 حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 13,15%. هذا النمو القوي ساهم في تعزيز إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من تراجع الإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول في نفس العام

2.3 مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر (2000 – 2021) :

يبرز التنوع في مصادر الإيرادات الحكومية أهمية التنويع الاقتصادي المحقق على مستوى الاقتصاد بشكل عام، و الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات صادرات النفط. ويشير هذا التنوع إلى التحول من الاعتماد الشبه الكلي على النفط إلى مزيج من مصادر الإيرادات المتنوعة.

الشكل 2: مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر **(2000 – 2021)**

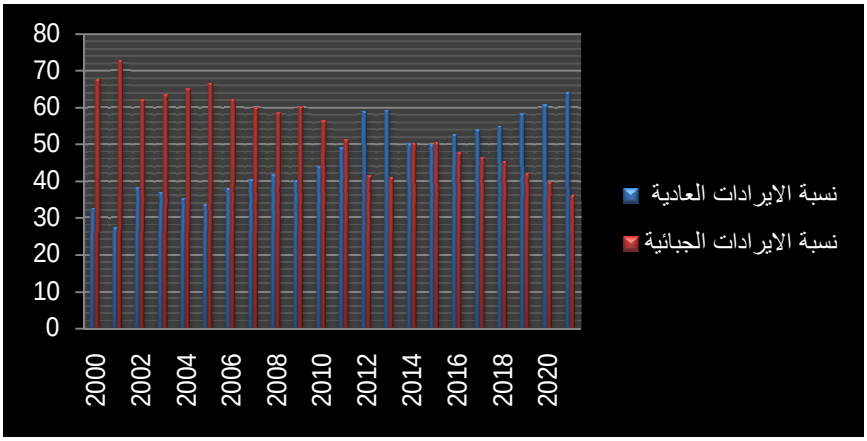

المصدر: تم إعداده بناءا على **dgpp.mf.gov.dz/ar/الحسابات-الاقتصادية**

ما هو ملاحظ من الشكل أن نسبة الإيرادات البترولية سنة 2000 قد بلغت 74.34% ، لتنخفض عام 2002 إلى 58.81%. وذلك راجع لتراجع سعر البرميل من النفط من 28.6 دولار إلى 25.3 دولار .

تحسنت أسعار النفط بعد ذلك، حيث وصل سعر البرميل إلى 99.1 دولار في عام 2008، ولكنه انخفض مجددا إلى 63.32% في عام 2009 بسبب التقلبات في أسعار النفط.

ثم استقرت نسبة إيرادات البترول خلال الفترة من 2014 إلى 2020 بسبب استقرار أسعار النفط. ومع ذلك، انخفضت مجددا إلى 34.85% في عام 2016 نتيجة لتراجع أسعار النفط إلى 44.8 دولار في نفس السنة.

في سنة 2020 ، انخفضت نسبة إيرادات البترول إلى 27.27% . في المقابل، ارتفعت نسبة إيرادات العادية إلى مستوى لم يسبق له مثيل وبلغت 72.73% في الفترة من 2015 إلى 2020، نلاحظ تغير ملحوظ لصالح نسبة إيرادات العادية. وهذا راجع لسياسة المنتهجة وقتها منها سياسة ترشيد النفقات العمومية والتي ساهمت في تحسن إيرادات العادية من مصادر متنوعة ، بشكل عام، تبين مساهمة إيرادات البترول مقارنة بإيرادات العامة خلال الفترة من 2000 إلى 2020 بنسبة 58.44% مقابل 41.56% .

3.3 مساهمة الصادرات خارج النفط في الصادرات الاجمالية: لا يعكس تنويع الصادرات درجة التنوع التي حققتها قطاعات الإنتاج الأخرى بخلاف الهيدروكربونات فحسب ، بل يعكس أيضا وضع الدولة ومشاركتها في السوق الدولية ، فضلا عن تنمية الاقتصاد،، (ابتسام و ناجي بن حسين ، 2023، صفحة 154)

الجدول 2: مساهمة الصادرات خارج النفط في الصادرات الاجمالية خلال الفترة **(2000-2021)**

السنوات			X_t(%)	السنوات			X_t(%)
2000	97,27	2,73	100	2011	98,32	1,68	100
2001	97,07	2,93	100	2012	98,39	1,61	100
2002	96,74	3,26	100	2013	98,38	1,62	100
2003	98,08	1,92	100	2014	97,23	2,77	100
2004	97,92	2,08	100	2015	95,7	4,3	100
2005	98,4	1,6	100	2016	95,25	4,75	100
2006	97,94	2,06	100	2017	96,05	3,95	100
2007	98,38	1,62	100	2018	94,6	5,4	100
2008	98,22	1,78	100	2019	94,14	5,86	100
2009	98,29	1,71	100	2020	90,54	9,46	100
2010	98,3	1,7	100	2021	88,3	11,7	100

المصدر:تم اعداد الجدول اعتمادا على الديوان الوطني للاحصائيات وبنك الجزائر

يوضح هذا الجدول أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ، حيث يرتبط أكثر بالدول المصدرة للبترول بهدف التقليل من الاعتماد على هذا المورد وتنويع الصادرات حيث تلاحظ أن نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية انحصرت بين القيمتين 88,3% و 98,4% خلال الفترة 2000 – 2021 أما بالنسبة للصادرات العادية الى الصادرات الكلية فانحصرت بين 1,6 % و 11,7 % ويتضح كذلك في الشكل الموالي

3.4 مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة في الجزائر (2000 – 2020) : تعد القيمة المضافة و احدة من أهم المؤشرات التي تبين تطور الاقتصاد، حيث تعكس جميع القيم التي يتم إضافتها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وتداول السلع، (سعد و لعلا، 2020) والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة في الجزائر (2000 – 2020).

الجدول رقم (03) : مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة في الجزائر (2000 – 2020)

السنوات	نسبة القيمة المضافة للقطاع العام	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة الاجمالية	السنوات	نسبة القيمة المضافة للقطاع العام	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة الاجمالية
2000	58,31	41,69	%100	2011	51,72	48,28	%100
2001	52,41	47,59	%100	2012	48,53	51,47	%100
2002	50,68	49,32	%100	2013	43,41	56,59	%100
2003	52,51	47,49	%100	2014	40,56	59,44	%100
2004	53,53	46,47	%100	2015	33,31	66,69	%100
2005	57,28	42,72	%100	2016	32,31	67,69	%100
2006	57,30	42,70	%100	2017	34,31	65,69	%100
2007	57,26	42,74	%100	2018	35,95	64,05	%100
2008	58,84	41,16	%100	2019	33,36	66,64	%100
2009	45,43	54,57	%100	2020	29,25	70,75	%100
2010	48,82	51,18	%100	المتوسط	46,43	53,57	%100

المصدر: سمراني دحمان ، زنايني بلال ،(2023) ، نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات وآليات إخراجه من تبعية الريع النفطي ،مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ، العدد 1 ، ص 203

فيما يتعلق بمساهمة القطاع العام في القيمة المضافة الإجمالية للدولة، يمكننا ملاحظة أن القطاع العام يتجاوز 50% في القيمة المضافة خلال الفترة 2000 - 2008 حيث مساهمة القطاع العام بلغت 58.84% في العام 2008، بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص 41.16% في نفس العام وذلك راجع لعدة أسباب منها :

- فترة تأسيس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وعائدته لم تبدأ في الظهور الرسمي ؛
- ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة مقارنة بالسنوات الأخرى، يبدو أن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة قد تراجعت مع مرور الوقت و ذلك راجع لأزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 ليحل محله القطاع الخاص الذي بدأت مشاريعه تدر عائدات لتصل سنة 2020 الى 70,75% من القيمة المضافة من جهة و القوانين و الاصلاحات التي عرفتها الجزائر لتطوير القطاع الخاص وتأهيله .

5.3 مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل في الفترة (2000-2019)

يعد التشغيل من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور التنمية الاقتصادية، حيث يظهر

ازدياد نسب التشغيل وانخفاض معدلات البطالة بوضوح فعالية السياسات الاقتصادية وتوجهها نحو تطور التنمية الاقتصادية،

و تعد القطاعات التالية (الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العامة، النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات) من أهم القطاعات الرئيسية في اقتصاد أي دولة، إذ يوضح هذا المؤشر التنوع الاقتصادي من خلال توضيح نسب توزيع القوى العاملة بين مختلف هذه القطاعات الإنتاجية.

الجدول رقم (04) : مساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل بالجزائر خلال الفتة (2000 – 2019)

الفترة / القطاعات	2004-2000 PSRE	2009-2005 PCSC	2014-2010 PCCE	2019-2015 PACE	2019-2000
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)
الصناعة	13,21	12,88	13,33	13,23	13,17
البناء والاشغال العمومية	11,29	16,51	17,34	16,82	16,05
التجارة وخدمات الإدارة	56,12	55,52	59,20	60,73	58,28
الفلاحة	19,39	15,08	10,14	9,22	12,51
مستوى التشغيل	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

المصدر: : سمراني دحمان ، زنايني بلال ،(2023) ، نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات وآليات إخراجه من تبعية الريع النفطي ،مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ، العدد 1 ، ص 203

نلاحظ من خلال الجدول عدم التوازن في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية حيث خلال الفترات الأربعة تظهر سيطرة قطاع الخدمات في مستوى التشغيل حيث بلغت نسب المساهمة 58,28 % خلال 2000 – 2019 ، وهذا يظهر استدامة وسيطرة هذا القطاع على مستوى الإنتاج و ذلك راجع للإنفاق الرأسمالي الحكومي أما بالنسبة لباقي القطاعات وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدولة لا تزال معظم هذه القطاعات بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة .

6.3 تطور قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال (Hirfindal- Hirshman) بالنسبة للاقتصاد الجزائري :

مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي تستخدم لتحديد مدى تنوع الاقتصاد في مختلف القطاعات والنشاطات. ومن بين هذه المؤشرات، يبرز مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (Hirschman-Herfindahl) كأحد أدوات القياس القوية والمستخدمة بشكل واسع. هذا المؤشر يقيس التنوع الاقتصادي من خلال تحليل هيكل وتركيب السوق أو القطاع، حيث يحسب من خلال القوانين الرياضية كما يلي (نوي، 2018، صفحة 182):

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(xi/x\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: H.H مؤشر هيرشمان هيرفندال تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، حيث يأخذ القيمة 0 إذا كانت مساهمة كل القطاعات متساوية بنفس النسبة في النمو الاقتصادي ، و يأخذ القيمة 1 وهي الحالة عندما يكون الناتج متمركزا على قطاع واحد فقط

x_i : يمثل الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i ؛ x : الناتج المحلي الاجمالي

N : عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس

الجدول رقم 05: قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات / المتغيرات	هيكل الناتج	هيكل مستوى التشغيل	هيكل الصادرات
2000	0,16	0,32	0,91
2001	0,12	0,22	0,90
2002	0,11	0,22	0,89
2003	0,13	0,22	0,94
2004	0,15	0,20	0,93
2004–2000	**0,13**	**0,24**	**0,91**
2005	0,22	0,21	0,95
2006	0,23	0,20	0,93
2007	0,21	0,24	0,95
2008	0,23	0,24	0,94
2009	0,10	0,23	0,94
2009–2005	**0,20**	**0,23**	**0,94**
2010	0,13	0,22	0,94
2011	0,14	0,27	0,94
2012	0,12	0,31	0,95
2013	0,10	0,29	0,95
2014	0,09	0,30	0,91
2014–2010	**0,12**	**0,28**	**0,94**
2015	0,07	0,31	0,86
2016	0,07	0,31	0,84
2017	0,07	0,28	0,87
2018	0,07	0,31	0,82
2019	0,06	0,30	0,81
2019–2015	**0,07**	**0,30**	**0,84**
2020	0,06	/	0,69
2020–2000	**0,13**	/	**0,90**

المصدر: محمد دعمي ، (2022) ، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 18، العدد 29،

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الهيدروكربونات لا يزال يهيمن على الاقتصاد الجزائري ، حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل ، بالإضافة إلى أن مؤشر H-H للصادرات الجزائرية مرتفع للغاية وقريب من واحد ، حيث اتخذ اتجاها تصاعديا من بداية عام 2001 إلى عام 2013.

ويرجع ذلك إلى انتعاش سوق النفط العالمية خلال تلك الفترة و تزايد اعتماد الجزائر على قطاع الوقود وعدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى ، سرعان ما بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض منذ عام

2014 واستمرت في الانخفاض بنفس الوتيرة حتى عام 2020 بنحو 0.91٪. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية ، مما دفع الجزائر إلى البحث عن مصادر دخل أخرى لتعزيز اقتصادها لتغطية النقص الناجم عن انخفاض عائدات النفط. هذا الاستنتاج لا ينفي حقيقة أنه تم تسجيل تغييرات صغيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري ، فمن الممكن تنويع الاقتصاد بفضل مساهمات القطاعات الأخرى .

4. تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي واستشراف النموذج الجزائري:

تمكنت بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تنويع اقتصاداتها بنجاح وتحقيق معدلات نمو عالية .

على المدى الطويل ، فيما يلي بعض أهم التجارب الدولية و العربية و القارية التي أثبتت نجاحها في مجال التنويع الاقتصادي .

1.4 تجربة جنوب إفريقيا :

تعد تجربة جنوب إفريقيا واحدة من أنجح التجارب في التنويع بالمقارنة مع دول افريقية حيث يعود نجاحها الى اكتسابها ثروة معدنية هائلة والقاعدة الصناعية الجديدة التي طورتها في النصف الثاني من القرن العشرين المرتبطة بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم وهذه من أهم عومل نجاحها (Nations, 2011, pp. 28-35)

- ✓ أنشأت حكومة جنوب إفريقيا مرافق مثل phoskor لإنتاج الفوسفات ومؤسسة SASOL في مجال تحويل الفحم ؛
- ✓ تطوير الشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية ما مكنها من إنجاز 60 مشروع خلال 8 سنوات ،
- ✓ إنشاء أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا؛
- ✓ سوق مالي محلي متطورويوفر عددا كبيرا من الخدمات اضافة للقانون المصرفي الفعال.

2.4 تجربة الامارات العربية المتحدة:

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير قطاعات الاقتصاد غير النفطية التي تضيف قيمة إلى الاقتصاد الوطني ، وتعتمد عليها لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ، مثل الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات ، وخاصة الخدمات اللوجستية ، مصادر الطاقة المتجددة والاتصالات والقطاع المالي (أحمد ، 2016، صفحة 12) ، التي ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى 68.9٪ في عام 2016 ، مما يدل على انخفاض دور القطاع النفطي في حجم

الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة لتنويع مصادر الدخل ومن بين العوامل المساعدة على نجاحها نجد :

- ✓ إنشاء مشاريع تنموية في مجال الزراعة والصناعة والعقارات والخدمات ، وكذلك تحفيز دور القطاع الخاص في التنمية.
- ✓ تمتع المنطقة بعدد من المزايا التي يمثلها نظام سياسي مستقر ، وبنية تحتية متطورة ، وعائدات عالية من صادرات النفط ، وموقع جغرافي ملائم ، وعلاقات اقتصادية متطورة مع بقية العالم ، ونظام مصرفي متطور وسرعة التكيف مع التغييرات بسبب القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة.
- ✓ العمل على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ، في أواخر 70 - أوائل 80 كان هناك قفزة كبيرة في مشاركة القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي ، والتي توسعت في الثمانيات ساهمت الخصخصة في حقيقة أن القطاع الخاص ، بعد أن تراكمت لديه خبرة وأقام اتصالات مع العالم الخارجي ، تولى إدارة النشاط الاقتصادي.
- ✓ وضع برنامج للتبادل الاقتصادي أدى إلى إقامة العديد من المشاريع التنموية المشتركة الناجحة، أهمها تأسيس شركة أبوظبي الوطنية لبناء السفن بالاضافة الى استراتيجيات الاستثمار في تأهيل القوى العاملة وتدريبها
- ✓ دعم المناطق الحرة التي اعتمدت على التجارة وأدت إلى زيادة الصادرات وإعادة التصدير ، فقد أنشأت الدولة 26 منطقة حرة بالإضافة إلى 10 مناطق صناعية متخصصة. (نعيمة، 2018، الصفحات 305-306)

3.4 التجربة الماليزية :

تحول الاقتصاد الماليزي من الاعتماد على تصدير المواد الخامة مثل الأخشاب والغاز الطبيعي والقصدير والمطاط وزيت النخيل والأرز إلى اقتصاد يصدر آلات ومعدات التصنيع والزراعة والمنتجات الغذائية والكيميائية والصناعات الدقيقة وأدوات الكمبيوتر إلى العالم كالولايات المتحدة واليابان والصين وهونكونج وعلى العموم، يمكننا تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في النقاط التالية (العربي و بوعلي، 2020، صفحة 90) :

- ركز التوجيه الاقتصادي والتنموي على تعزيز قطاع التصنيع، وخاصة الصناعات الثقيلة وتقنية المعلومات، حيث شهدت الحكومة تدخلا واسع النطاق في جميع القطاعات باستثناء الزراعة ؛

- وضع خطط دقيقة لتطوير مهارات العمال وزيادة كفاءاتهم، تم اتخاذ إجراءات لتحفيز الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ؛
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم من خلال توفير بيئة ملائمة للإستثمار والتوسع ؛
- تعزيز التكنولوجيا والابتكار من خلال استقطاب الكفاءات العالية في مجالات مختلفة؛
- دعم الأبحاث والدراسات لتطوير منتجات تقنية جديدة وتعزيز جهود التسويق لها؛
- تطوير آليات لدعم تمويل الصادرات وتسهيل التبادل التجاري مع الخارج؛
- العمل على إنشاء مناطق حرة لتعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية.

هذه الجهود المتكاملة ساهمت في تعزيز الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل . (مسعودي، 2018، صفحة 239)

3.5 النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر وآليات وسياسات تنويع الاقتصاد الوطني:

في سنة 2016 صادقت الحكومة الجزائرية على النموذج الاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل بهدف تحقيق معدل نمو يقدر ب6,5% خارج قطاع المحروقات خلال العشر سنوات القادمة ، وتمثلت المراحل الثلاث في :

الشكل رقم(3) : مراحل اصلاح النموذج الاقتصادي الجديد

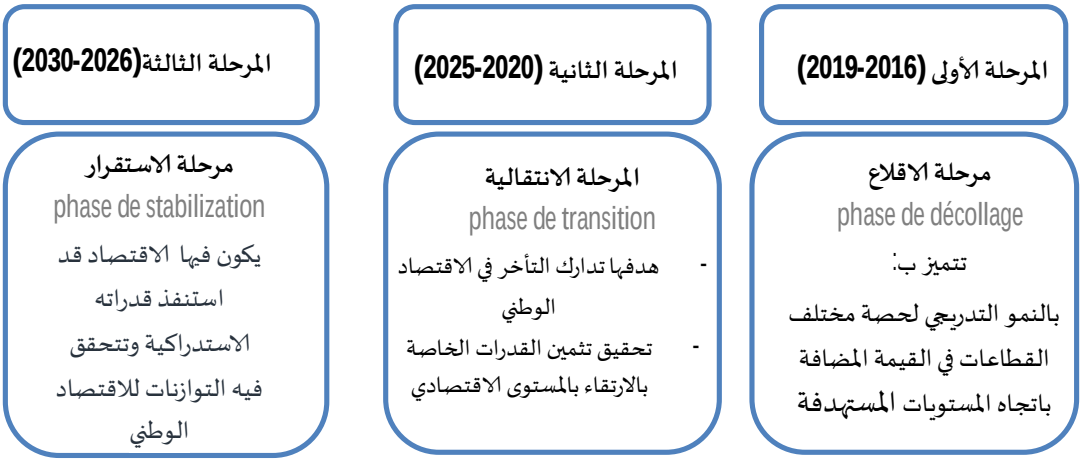

المصدر: منشور وزارة المالية **/https://www.mf.gov.dz/**

من بين الأهداف المتوخاة في إطار عملية التحول الهيكلي والبنيوي للاقتصاد الوطني:

- تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين 5 إلى 6 في المئة خارج قطاع الطاقة، خلال الفترة من 2020 إلى 2030.
- زيادة الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة تصل إلى ضعفه، وذلك من خلال تحسين الأداء الاقتصادي والمؤسساتي.
- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 5 في المئة حاليا إلى 10 في المئة، مما يتطلب زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع.
- تحسين القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات الزراعية.
- تحقيق التحول الطاقوي من خلال تقليل استهلاك الطاقة المحلي بنسبة النصف واستغلال المصادر المتجددة.
- تنويع الصادرات لدعم النمو الاقتصادي المستدام وتوجيه الجهود نحو قطاعات جديدة وواعدة تحل محل القطاعات التقليدية.

لتحقيق هذه الأهداف، يتطلب النموذج الجديد تنفيذ توصيات إستراتيجية متعددة، تتضمن:

- تحفيز إنشاء المؤسسات وتعديل السياسات وتحسين بيئة الأعمال .
- ضرورة دعم الاستثمار من خلال تطوير نظام فعال للاستثمار العام والخاص، وتعزيز البنية التحتية وتحسين النجاعة الطاقوية، إلى جانب تنمية القطاعات المختلفة وتعزيز التجارة الخارجية. (سمراني و زنايني ، 2023)

ولتحقيق التنويع الاقتصادي والتوجه نحو التنمية المستدامة، تم وضع استراتيجيات متعددة ومنهجيات حديثة تساعد في استكشاف الأنشطة والمنتجات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى وجودة التنويع في الدول العربية. ويشمل ذلك التحرك المستمر نحو إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية على أساس المزايا النسبية ورفع القدرات التقنية والصناعية. وتلعب الدولة دورا حاسما في حل مشاكل فشل السوق وتوفير رأس المال البشري الجيد.

انطلاقا من هذه الفرضية يمكن صياغة خطة تنفيذية تتمحور حول النقاط التالية:

- تحديد القطاعات والأنشطة ذات الميزة النسبية الكامنة والتي لم تستغل بشكل كامل.
- إجراء دراسات تطويرية للمؤسسات الاقتصادية الحكومية، بما في ذلك الشركات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية، بهدف تحسين إدارتها وتعزيز نظم العمل وتقنيات الإنتاج المستخدمة، لتحقيق أداء أفضل وزيادة الربحية.

- جذب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إ نتاجية محددة وفقا لاستراتيجية منطقية للتطوير التكنولوجي والاستفادة من التقنيات الحديثة من الخارج، مع الاهتمام بعدم إخماد المبادرات المحلية.
- إصلاح الأسواق وتنشيط القطاع الخاص والمختلط والتعاوني كجزء أساسي من استراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من خلال توفير دعم مالي وتقديم المشورة وتهيئة الأراضي أو المباني بواسطة بدلات إيجار منخفضة وربما الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب لفترة محددة.
- تعزيز تراكم رأس المال البشري كعامل أساسي لبناء قاعدة تنموية ناجحة، مع التركيز على تحقيق الكتلة الحرجة من رأس المال البشري التي تمكن الاقتصاد من النمو الذاتي. (الخاطر، 2015، صفحة 33)
- تعزيز قدرة الشركات على البحث وتطوير مناطق الصناعة.
- دعم التحول من الاعتماد على الواردات إلى تعزيز الصادرات من خلال إزالة العقبات التجارية الخارجية وتعزيز وتأهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإزالة العقبات التي تمنع انتشارها وتشجيع إطلاق المشاريع الجديدة ودعم حاضنات الأعمال.
- تنفيذ نهج استباقي طموح لضمان تلبية احتياجات المجتمع والمنافسة الدولية المتزايدة.

ولا يمكن تحقيق ذلك بدون تشكيل مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الإداري، والذي يهدف إلى:

- تنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية وتطوير الإدارة الحكومية بشكل أفضل، مع ضمان التعاون بين مختلف أقسام الحكومة . و دمج القطاعات غير الرسمية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
- بالإضافة إلى ذلك، سيكون له دور مهم في الإصلاح الإداري، وذلك عن طريق مكافحة الفساد وتعزيز أنظمة العمل داخل المؤسسات والهيئات الحكومية، تحسين أداء القطاع الحكومي ، و التخلص من مشكلة البطالة ودعم المؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة للانتقال بنجاح إلى القطاع الخاص.
- مراقبة التضخم وضمان تحقيق معدلات نمو سنوية مستقرة، و الحرص على تجنب التقلبات الحادة. ، ومع السعي إلى تحقيق توزيع عادل للناتج المحلي الإجمالي بين مختلف القطاعات بشكل مناسب وصحي.

- معالجة مشكلة فشل الأسواق وتحسين كفاءتها، مع التصدي للفشل الحكومي الذي يتعلق بضعف دور الدولة ومؤسساتها في توجيه استخدام الموارد الاقتصادية بفعالية وبصورة مستدامة".

4 .الخاتمة:

ليس هناك شك في أن الاعتماد على عدد قليل من مصادر الإنتاج يجعل الاقتصاد ضعيفا وعرضة لبعض المخاطر.إن استمرار اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والإيرادات المالية يدل على أهمية التنويع الاقتصادي من أجل تجنب هذه المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية ،

وتظهر الدراسة أن التنويع الاقتصادي مفيد على المدى الطويل و يتطلب جهدا متواصلا. هذه العملية تستلزم تنفيذ إصلاحات متعددة واستثمارات متناسقة في مختلف جوانب الاقتصاد، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية، و كخلاصة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، فإن الأمر يتطلب:

- تطبيق إصلاحات اقتصادية هامة وتعزيز القدرات التنافسية في مجموعة متنوعة من القطاعات، وتشجيع التنمية المستدامة والاستثمارات في المجالات ذات القيمة المضافة العالية ؛
- الحد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل أو قطاع واحد، والذي يمكن أن يكون عرضة للخطر أو للتقلبات. ومحاولة التوسع في مجالات متعددة، للتخفيف من المخاطر وخلق اقتصاد أكثر مرونة ؛
- التركيز على تطوير قطاعات تمتلك ميزة تنافسية، وذلك من خلال توجيه الاستثمار نحو الصناعات الرئيسية التي تساهم في تحقيق التنويع ؛
- توجيه الاهتمام نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد جزءا أساسيا في استراتيجية تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام. حيث يعد هذه المشروعات النواة التي تدور حولها الصناعات الكبرى، وتعتبر نقطة البداية في دورة التصنيع، وذلك لقدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بكفاءة.

5 .قائمة المراجع:

- ابتسام مهيز ، ناجي بن حسين ، (2023) ، تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة 2001-2020 ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 10، العدد 1 ، ص 136-161

- احمد ماجد ، (2016)، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، مبادرات الربع الثالث، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة

- العربي العربي ، بوعلي حمزة ، (2020) ،التجربة التنموية لماليزيا:دراسة تحليلية ،مجلة اكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06 ، العدد 03 ، الصفحات 83-100

- بوطلاعة محمد د.بن دبيش نعيمة ، (2018)، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد2 ، الصفحات 296 – 313

- .بللعما أسماء ، أ.د/ بن عبد الفتاح دحمان ، (2018) ، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 1 الصفحات 329 – 353

- خالد بن راشد الخاطر ، (2015) ، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"،(المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، قطر).

- سعد مقص ، لعلا رمضاني، (2020)، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة أدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 6 ، العدد 1 ص 275- 294

- سمراني دحمان ، زنايني بلال ، (2023) ، نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات وآليات إخراجه من تبعية الريع النفطي ،مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ، العدد 1 ، الصفحات 199-212

- محمد دعمي ، (2022) ، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 18، العدد 29، الصفحات 15- 42

- مسعودي محمد ، (2018) ، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج رائدة ،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 2 ، العدد 7 ، ص 225-242

- نوي نبيلة، (2018) ، "التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،- العدد الاقتصادي 35(1) ، الصفحات 180- 193

- تقرير التنمية العربية ،" التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الثالث،2018

- منشور وزارة المالية ، (2016) ، الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية

- Hvidt, M. (2013, january). Economic Diversification in GCC countries: Past record and futur trend. Kuwait programme on development governance and globalisation in the gulf states. London: the london school of economic & political science.

- United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 28-35
- Zhang, L.-y. (2003, Octobre 18-19). economic diversification in the Context of climate change. UNFCCC, workshop on Economic Diversification (pp. 1- 23).
- Office National des Statistiques, le tableau Entrées-sorties 2014, collections statistiques .
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie